الفصل الثاني
المفهومات الأساسية للدراسة

- مقدمة.

أولا: مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث):

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.

ثانيا: مفاهيم السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.

ثالثا: مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.

- ملخص الفصل.

obeikandl.com

- **مقدمة:**

تمثل المفاهيم اللبنات الأساسية التي تتكون منها الحقول المعرفية والأطر النظرية لمختلف العلوم النظرية منها والبحتة؛ فالمفاهيم هي مجردات تنظّم عالم الأفكار؛ والمفاهيم جزء من المنهج وأداة له؛ تستبطن مقولاته وتعكس مضامينه وتعبر عن فلسفته في إدراك المعارف؛ وهي تتضمن رؤية فلسفية للإنسان والكون والحياة؛ ولا يمكن تصور أي تواصل لُغوي بين الناس إلا عن طريق المفاهيم، إذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية وأداتها في التعبير عن مضامينها؛ وإن كانت اللغة ليست مجرد أداة رمزية للتواصل بين الناس؛ إنما هي جوهر التفاعل الحضاري، وبالمفاهيم يفرّق الإنسان بين مستويات الأفكار من حيث السطحية والعمق؛ ودرجات الأشياء من حيث القوة والضعف؛ وتداعيات المشكلات من حيث أسبابها ونتائجها؛ والمفاهيم لا تشتغل ولا تعمل في فراغ؛ بل إنها لا يمكن تفعيلها إلا في إطار أنساق معرفية؛ ذلك أن تحليل البنية المعرفية لمحتوى أية حضارة يرتكز على ثلاثة عناصر هي: المفاهيم، والعلاقات التي تؤلف من هذه المفاهيم حقلاً معرفيا، والعلاقات التي تشكل من هذه الحقول المعرفية نسقا أو إطارا نظريا.

لذا تأخذ المفاهيم موقع حجر الزاوية من البناء الفكري لأي نسق معرفي؛ لأن أهم وظائف المفاهيم هو بناء وتصنيف المعرفة العلمية وتنظيمها وتعليمها وتعلمها؛ وإدراك العلاقات بين الظواهر ومحاولة الخروج بتعميمات علمية تمكنا من استقراء المستقبل واستشرافه على نحو يسمح ببناء رؤى ذات مقدرة أكثر تفسيرية على إصلاح واقع الأمة، وللمفهوم مجالات يتحرك فيها؛ وشبكة فكرية ينسج علاقاتها، ومنظومة مفاهيمه يتم استدعائها، وخريطة إدراكية توضح تضاريسه؛ وتبادلات وتحولات يمكن أن نطلق عليها "حراك مفهومي"، تنتقل به المفاهيم في رؤيتنا المعرفية من المركز إلى الأطراف والعكس؛ ولا بد للتعامل مع المفاهيم من إدراك القيم والمسلمات الأساسية التي تنطلق منها؛ والفلسفة التي تنطوي عليها أو ما يمكن أن نطلق عليه: "أرضية المفهوم" ومن ثم يجب علينا معرفة على أي أرض نقف؛ وأي فلسفة نستبطن؛ وأي مفاهيم نستخدم؟ ومن المهم في التعامل مع المفاهيم تبيان قدرتها على تفسير الواقع الذي تتحرك فيه، وفي هذا الفصل سنتناول خريطة المفاهيم الأساسية للدراسة وسوف تعالج الفصول التالية تلك المفاهيم مرة أخري بالتفصيل.

- **أهمية تحديد مفاهيم الدراسة:**

يري الباحث أن تحديد مفاهيم الدراسة ضرورة بحثية وذلك للأسباب التالية:

- لأن مفاهيم الدراسة هي المصطلحات الأساسية المستخدمة في البحث والتي تحتاج إلى تعريف واضح ودقيق.
- وذلك لتحديد الاختلاف بين المفاهيم، وتبني الدراسة لمفاهيمها.
- وذلك لمواجهة ازدواجية استخدام بعض المفاهيم بمعاني مختلفة، وموقف الدراسة من هذه الاختلافات.
- وذلك لتحديد المعنى الذي يرمز إليه المفهوم.

- وذلك لان بعض المفاهيم تكمن صعوبتها في كونها مفاهيم مركبة.

- خطة الدراسة في تناول مفاهيم الدراسة:

قام الباحث بالخطوات التالية:

أ – البحث في الأدبيات السابقة عن كيفية تعريف الباحثين السابقين للمفاهيم قيد الدراسة الحالية.

ب – تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين التعريفات السابقة.

ج – تكوين تعريف للمفهوم أو المفاهيم يحتوي على المعنى المتفق عليه في أغلب التعريفات.

د – تحديد تعريف إجرائي للمفهوم، وهو تحديد المفهوم بما يقاس به.

وتناول الباحث مفاهيم الدراسة وتقسيمها إلي:

١- مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية.

٢- مفاهيم السياسة الاجتماعية.

٣- مفاهيم الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية.

وبعد تناول الباحث لمفاهيم الدراسة الرئيسية، سوف يقوم الباحث بتحليل احد المفاهيم التي ستتبناها الدراسة، وعرض مسبب لأهم العوامل التي دعت الدراسة الحالية لتبني هذه المفاهيم، بالإضافة إلي تناول الباحث لتعريف إجرائي لمفاهيم الدراسة الرئيسية.

obeikandl.com

أولا: مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث):

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة:

١- مفهوم الايدولوجية Ideology :

الأيديولوجية Ideology لغة مصطلح يوناني مركب من كلمتين هما Idea ومعناها صورة ذهنية أو فكرة أو مثال (عند أفلاطون)، وتعني أيضاً المثل الأعلى والخطة والتصميم والمشروع، و logea ومعناها علم، وهي هنا أقرب في دلالتها إلى كلمة منطق Logic وترجمة هذا المصطلح الحرفية هي «علم الأفكار» أو منطق الفكر، ويعني منظومة المبادئ والأسس والقواعد التي تضمن اتساق الفكر مع نفسه ومع موضوعه، خلافاً للمنطق الصوري الذي يعنى باتساق الفكر مع ذاته فقط، والكلمة بمعناها السيئ (الايدولوجيا) تعني التحليل أو الجدل الأجوف حول الأفكار المجردة التي لا تناظرها أية وقائع حية.[١]

ويري (أندري لالند) في قاموسه الفلسفي أن (دستوت دوتراسي) هو واضع مصطلح الايدولوجيا، وذلك إبان فترة الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، ثم تناقلته أقلام الدارسين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وفي كتابه" مذكرة حول ملكة التفكير "ذهب (دوتراسي) إلى أن الايدولوجيا هي "العلم الذي يدرس الأفكار بالمعنى الواسع لكلمة أفكار وخصائصها وعلاقتها بالوعي الاجتماعي"، وبما أن ظهور هذا المصطلح تزامن مع الثورة الفرنسية فقد كان يكتسي طابعا ثوريا، ولا يخفى على احد مدى قوة الأفكار التي نادت بها البرجوازية الصاعدة مثل العدالة والأخوة والحرية، وتأثيرها في الشعب الفرنسي الذي صنع الثورة، لقد كانت مدرسة دستوت دوتراسي تسعى في البداية لأن تكون علما للمعاني والأفكار المجردة.[٢]

والأيديولوجية بوجه عام، منظومة متسقة من الأفكار والتصورات والقيم تحدد رؤية الفرد إلى الطبيعة والمجتمع والإنسان، وتوجه سلوكه، بقدر ما تحدد رؤية الجماعة وموقفها وأساليب نشاطها، ويعتقد معتنقوها أنها الحق، وأيديولوجية عصر ما، كعصر النهضة مثلاً، هي التي كان يندرج تحت قواعدها العامة كل تقرير أو حكم صدر في ذلك العصر، وثمة أيديولوجية قومية تحدد الأفق الذي تتطلع إليه أمة معينة والأهداف التي تنشدها، وأيديولوجية طبقية أو فئوية تعبر عن مصالح فئة اجتماعية معينة وتحدد علاقاتها بغيرها من الفئات الاجتماعية، ولكل حزب سياسي أيديولوجية، قومية أو دينية أو ليبرالية أو اشتراكية، تهتم بالفئات الاجتماعية التي يمثلها هذا الحزب وبالأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها.[٣]

وهي مجموعة من الأفكار التي عن طريقها يستطيع الناس تفسير وتبرير الغايات والأهداف أو هي الوسائل التي ترتبط بالفعل الاجتماعي المنظم بغض النظر عما إذا كان هذا الفعل سيكون موجهاً لهدم أو بناء النظام الاجتماعي، وتعرف الأيديولوجية أيضا بأنها نظام للمفاهيم

---

[١] صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **في الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص(١٢٧).

[2] **André Lalande "*Vocabularies technique et critique de la philosophy*" . Ed. PUF , Paris 1976 .** نقلا عن صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: في الاشتراكية العربية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص(١٢٧).

[٣] صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **مرجع سبق ذكره**، ص(١٢٩).

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتربوية والأخلاقية والفنية والفلسفية التي تتضمن معايير سلوكية وتقويمات مناسبة لتوجيه المجتمع وفقاً لوضع طبقاته ومصالح كل منها.[١]

٢- مفهوم الأيديولوجية الاشتراكية Socialism ideology :

النموذج الاشتراكي هو الذي يدعم تدخل الدولة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والذي قد يحد من الحرية، والمبادرات الفردية، ويجعل سلطة اتخاذ القرارات في أيدي الصفوة الحاكمة[٢]، الاشتراكية هي الملكية الجماعية لرأس المال داخل إطار من الحكم الديمقراطي، بمعني أنها الإنتاج الموجه إلي إشباع الاحتياجات وتوزيع السلع بالمساواة، وليس إلي تحقيق الربح، دون تفاوت لا تبرره المصلحة العامة.[٣]

والاشتراكية نظام يشجع الكفاءات، ويدعم الحرية والمساواة، وتعمل علي النهوض بالمجتمع، ورفع شأنه وحمايته، ففي ظل نظام الاشتراكية تذوب الفروق الكبيرة بين الطبقات، وتنهار الهوة السحيقة بين الأغنياء والفقراء، وأهداف تلك الإيديولوجية تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة الطبقات.[٤]

٣- الاشتراكية كمذهب:[٥]

الاشتراكية كمذهب آمن به وطبقه أكثر من نصف سكان هذا الكوكب هي اشتراك المجتمع في ملكية عوامل الإنتاج في ظل الديمقراطية والكفاية والعدل.

ولابد أن يترتب على هذا التوجيه عوامل الإنتاج، ممثلة في الأرض ورأس المال والعمل والتنظيم- توجيهاً يغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج للربح إلى إنتاج للاستهلاك الجماعى ولخدمة المجتمع كما يترتب على سيادة المذهب الاشتراكي أن يوزع الإنتاج على أفراد المجتمع دون ثمة تباين واضح في هذا التوزيع، وإذا وجد اختلاف في نصيب فرد من المجتمع فيجب أن تبرره المصلحة العامة، وهذا المفهوم السابق للاشتراكية يلخص الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاشتراكي المثالي تلك الخصائص التي آمن بها رواد الفكر الاشتراكي المعاصر وهى:

(١) ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية.

(٢) إدارة هذه الوسائل الإنتاجية واستخدامها ديمقراطيا.

(٣) توجيه الإنتاج توجيها يتفق وحاجات الجماعة.

(٤) توزيع الناتج القومي على الجميع مع مراعاة متطلبات العدالة الاجتماعية.

---

(١) أحمد سليمان أبو زيد: **علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦) ص(١٧٢).

(٢) طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **السياسة الاجتماعية** (القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، ٢٠٠٤) ص٥٨.

(٣) صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **مرجع سبق ذكره**، ص(٦٣).

(٤) محمد صلاح الدين أمام: **اشتراكية بلا رجعية**، القاهرة، مطبعة خلف، ب ن ، ص (٢١).

(٥) صلاح الدين نامق وآخرون: **الاشتراكية العربية**، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٦، ص ص (٩٣-٩٤).

٤- مفهوم الطريق الثالث Third way:[١]

ما الذي نقصده بحديثنا عن الطريق الثالث؟ تساؤل طرحه (جيدنز) على نفسه حين أمعن التفكير في البحث عن رؤية سياسية جديدة ومتماسكة للديمقراطية الاجتماعية، ذلك أنه رأي في وجود ثنائية قطبيه للعالم مصدراً لتشكل الديمقراطية الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب، أما والحال هذه وقد تحلل أحد القطبين وهو الاشتراكية، فما عسي يكون التوجه السياسي في عالم ليس ينازع الرأسمالية فيه اتجاه آخر؟

ففيما يبدو له: أن العبارة قد صيغت منذ بداية القرن، وشاع استخدامها في أوساط جماعات الجناح اليميني في العشرينات، وإن كانت أكثر استخداماً في الغالب من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين والاشتراكيين، وفى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة، قدر الديمقراطيون الاجتماعيون بوضوح تام أنهم قد اكتشفوا طريقاً متميزاً عن رأسمالية السوق الأمريكية وعن الشيوعية السوفيتية، وعند إعادة تأسيسها في عام ١٩٥١م تحدثت الدولة الاشتراكية بصراحة عن الطريق الثالث بهذا المعني.

وبعد نحو عشرين سنة من هذا التاريخ، استخدم الاقتصادي التشيكي أتواسيك Otasik وآخرون المصطلح للإشارة إلى اشتراكية السوق، وكان الاشتراكيون الديمقراطيون في "السويد" في العادة أكثر الجميع ميلا إلى استخدام مصطلح "الطريق الثالث" بأحدث معانيه، في أواخر الثمانينات بوصفه برنامجاً هاماً للتجديد"، و(جيدنز) لم يحاول وليس في نيته شي من هذا، التحقق من صدق هذا السياق التاريخ الذي أورده، فهو مهتم بتحديد معني للمصطلح من الموضع الذي يقف عنده الحوار حول مستقبل الديمقراطية الاجتماعية، وعليه فهو يستخدم "الطريق الثالث ليعني به: "الإشارة إلى الإطار المرجعي للتفكير وصناعة السياسات التي تهدف إلى مواءمة الديمقراطية الاجتماعية مع واقع عالم أصابه التغير الحاد خلال العقدين أو الثلاثة الماضيين على أقل تقدير، فهو- أي الطريق الثالث- محاولة لتجاوز الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية، والليبرالية الجديدة كليهما"، إلا أن الرؤية في هذا النوع من الأطر المرجعية للتفكير، ليست رهينة صياغة مستقبل سياسي لحزب حتى في حجم "حزب العمال" ولا تلتزم حدوداً مجتمعية بعينها.

وإذا أردنا الدقة أكثر يمكن القول أن هذه الواقعة البالغة الأهمية، ونعني بها انهيار الاتحاد السوفيتي وزواله من الخريطة السياسية، يقدم مؤشرات على صواب بعض أفكار (دانيال بل) عن نهاية الأيديولوجية التي أثارها هذا الاجتماعي الأمريكي في التسعينات، وليس على مجمل نظريته، فالأيديولوجية إذا عرَّفناها بأنها مجموعة القيم الخاصة بالتطور الاجتماعي التي تتبناها طبقة أو مجتمع أو قطاع سياسي في لحظة ما، لا تسقط وتختفي بهما فيما لو تعرضت لهزات وأزمات تلحق النظام السياسي الذي يعبر عنها، ولكنها قد تضعف أو تتواري أو قد تنزع إلى أن تتجدد وتخرج من أزمتها، ولكنها لا تختفي نهائياً من مجال صراع الأفكار وذلك لأنها تتعلق بالقيم في المقام الأول "فالماركسية" تنزع أساساً إلى الحرية الإنسانية والعدل الاجتماعي،

---

[١] محمد زكي أبو النصر: البحث عن هوية، **علي الطريق الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص ص (١٧-٢٦).

وهي قيم لا يمكن أن تسقط، ولكن يمكنها أن يسقط النظام الشمولي السوفيتي- على سبيل المثال- الذي حاول أن يعبر عنها في مرحلة تاريخية معينة.

لقد أدي سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية إلى صعود أيديولوجيات جديدة زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأمريكي الياباني الأصل عن "نهاية التاريخ، غير أن هذه النظرية- بالرغم من كل الدوى الفكري الذي أحدثته- ثبت ضعفها الفكري، تحت ضغط تحولات سياسية سريعة الإيقاع التي تحدث في البلاد الغربية الرأسمالية، وأبرزها بزوغ إيديولوجية سياسة جديدة هي "الطريق الثالث"، تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات بعض التوجهات الاشتراكية، وأبرزها اعتبارات عدالة التوزيع، وحركية بعض النزعات الرأسمالية وأهمها التركيز على الحافز الفردي كأساس للتقدم وبزوغ "الطريق الثالث" باعتبارها أيديولوجية جديدة صاحبة ظواهر تكاد أن تكون بالغة الحيرة في مجال صعود النظريات السياسية".

أما المنابع الفكرية الحقيقية التي ارتوت منها فكرة الطريق الثالث فهي مع تعديلات قليلة "الكينزية" الأولي في الثلاثينات "والكينزية الجديدة أو تراث دولة الرفاهية في الستينات، وهو ما يتفق فيه (منصور- ٢٠٠٧م) مع (أمير ظاهري- ١٩٩٩م) في مفهومهما عن الطريق الثالث، لكن أقرب هذه المنابع وأكثرها تأثيراً هي فلسفة "اقتصاد السوق الاجتماعي" التي ابتكرها "الألمان" غداة الحرب الثانية، وظل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني قابضاً على جمرتها طوال ما ينيف على أربعة عقود، وهي في رأي (ظاهري) توليفة مكونة من قوي السوق الحرة، وتدخل الدولة الكبير لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة.

ويسعى المفهوم السابق إلى تحقيق غايات أساسية هي:[١]

١) وضع اقتصاد بعض الدول على المسار الصحيح، من حيث تغليب الصالح الاقتصادي الوطني بعيداً عن الارتباط بأيديولوجية بعينها، أي تحرير الاقتصاد من الايدولوجيا.
٢) تمكين بعض الدول الآخذة في النمو من الفرص التي يتيحها هذا الأسلوب، كأسلوب بديل في ظل الأحادية الموجودة والرأسمالية الطاغية.
٣) إتباع نهج اقتصادي واجتماعي يمكن من مواجهة التأثيرات السلبية للأحادية السياسية، والاقتصادية للحصول على حد أدني من المكاسب الديمقراطية في الواقع الاستبدادي.
٤) تعظيم درجة تخصيص الموارد وخاصة الناجمة عن الخصخصة لصالح البعد الاجتماعي من جهة، وأيضا تعظيم زيادة قاعدة التملك للطبقات العاملة ومحدودة الدخل في الوحدات التي تتم خصخصتها من جهة أخري.
٥) تبني المبادئ التي تنادي بأن دور الدولة يجب أن يوجه أساساً لخدمة الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية، أي وضع الدول أمام مسئوليتها في الرفاهية الواجبة تجاه مواطنيها.

لقد كان من الواضح أن قيام دولة الرفاهية (Welfare State) فيما بعد الحرب في المملكة المتحدة يتطلب الاتجاه نحو التفكير الأخلاقي الجماعي والمشار إليه في تقرير بيفردج (Beveridge, 1942) وبدءاً من تجربة الحرب العالمية الثانية والكفاح المشترك ضد

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص (١٧- ٢٦).

الديكتاتورية فإن برنامج حكومة العمال الجديدة لعام (١٩٤٥) تقبل رؤية (بيفردج) لمؤسسات اجتماعية جديدة تهدف إلى حماية كل المواطنين من المجازفات المشتركة التي قد يتعرض لها المجتمع الصناعي– تمثل المعضلات الخمس (الفقر والعبث والمرض والجهل والفساد السياسي).

إن الخدمات الاجتماعية الأساسية سوف تستخدم الموارد التي تم جمعها من كل فرد من خلال الضرائب وهبات التأمين الاجتماعي لتوفير الحماية الأساسية لكل المواطنين ضد التكاليف المرتبطة بالاعتماد على الغير في الطفولة، والمرض، والعجز وكبر السن والوصول للجميع إلى المستويات المطلوبة من التعليم، والصحة، والإسكان والرعاية.

والفردية كتقليد أخلاقي تعتبر مميزة إلى حد ما عن الآراء الاقتصادية الضيقة لمن قاموا بنصح الحكومات المحافظة في الثمانينات، أنها لا تتطلب أن يكون كل فرد من المفترض أو من المطلوب منه أن يكون أنانياَ متعقلاً ببحث عن أفضل الصفقات المتاحة في السوق العالمي أنها تعني أن لكل فرد أهمية لدرجة قد يصل إلى أنه (هام جداً).[١]

وحيث أن الحياة والحقوق الإنسانية لها قيمة خاصة وأن كل فرد يعد مميزاً وكل الأفراد يعدون ذوى قيمة متساوية، ولكن في المقابل فإن هذا يتضمن أن يكون كل فرد في ظل هذا النوع من التفكير الأخلاقي مسئولاً من الناحية الأخلاقية عن حياته وعواقب قراراته، فهذا يعني أن يكونوا مسئولين عن اختياراتهم ونتائجها، إن الفردية تحترم النظرة الذاتية للحياة الجيدة (Weale-1983) لنظرة الفرد لما يجعل حياته تستحق أن يعيشها، وأن هذه النظرة هي التي يجب أن يعيشها الأفراد في المجتمع المنظم بصورة جيدة وليس وفقاً لنظرة السياسيين أو البيروقراطيين.

والملاحظ أن هذه الأفكار الأخلاقية ليست مقصورة على مبادئ حزب المحافظين (لمارجريت تاتشر) حيث أنها كانت موجودة في فترة الإصلاح التي كانت موجودة في القرن (١٦، ١٧) وحتى فترة التنوير في القرن (١٨) وإلى حركات الإصلاح في القرن (١٩) بما في ذلك تحرير العبيد ومقاومة الفاشية Fascism والشيوعية Communism كما أنها تعد أيضا أساسية في مبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بالسرية والخصوصية وتقرير المصير وحتى في قيم ضد الاضطهاد والاستبعاد الاجتماعي والتي ظهرت حديثاً ودخلت إلى الخدمة الاجتماعية في الثمانينات.

وأن ما هو جديد في "الطريق الثالث" هو إدراك مجموعة مختلفة من المخاطر يجب أن تقوم الدولة بمساعدة الأفراد على حماية أنفسهم منها، لقد كان قيم النظر لمخاطر المجتمع الصناعي في دول الرعاية لعام (١٩٤٥م) على أنها نتيجة صراع الطبقات وقوة رأس المال حيث تم تصميم المؤسسات الاجتماعية الجمعية الجديدة بحيث تخفف من الآثار الضارة لمثل هذه الصراعات وكذلك العملية الصناعية نفسها (Marshall, 1950) كما أن الهدف منها أيضا كان هو حماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الطبيعة ودورة الحياة والمخاطر التي لا يمكن تجنبها وتتعرض لها الإنسانية ككل.

إن "الطريق الثالث" ينظر للمخاطر التي تهدد المواطنين على أنها تنشأ من مصادر مختلفة حيث أن مهمة الدولة هي إغلاق الفجوة بين القدرات الإنسانية الكامنة للأفراد وبين

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص (١٧-٢٦).

الإنجازات الإنسانية، بين ما هم عليه الآن وما يستطيعوا أن يكونوا عليه مستقبلاً، ومن الضروري أن تحدد العوامل التي تمنع الناس من ممارسة تحكمهم الذاتي بطريقة فعالة تمنعهم من استخدام طاقاتهم، أحدي هذه العوامل هو افتقاد المعلومات والمعرفة أن الناس يكونوا عرضة للانحراف عند قيامهم باختيارات تحكم وتدمر مناظرهم الخاصة وتبعدهم عن تحقيق أهدافهم ويمكن أن ينتج ذلك أيضا من ضعف الإرادة أو الدافع أو من عدم الخبرة أو من الضغوط الثقافية الضارة، وبهذا يجب على خدمات الدولة أن توجه الأفراد وترشدهم للقيام باتخاذ قرارات حكمية، مع وضع المشروعات والالتزامات الشخصية الخاصة بهم في الاعتبار.[١]

٥- مفهوم الديمقراطية النيابية Representative democracy:[٢]

الديمقراطية النيابية شكل من أشكال الديمقراطية والنظرية المدنية وفيها يختار الناخبون (على نحو حر وسري في انتخابات تعددية) ممثلين ينوب عنهم، ولكن ليسوا وكلاء لهم، أو بمعنى آخر ليس كما يتم توجيههم ولكن يمتلكون صلاحيات تكفي للإتيان بمبادرات في حال حدوث متغيرات، وتعد الديمقراطيات الليبرالية الحديثة نموذجاً مهماً للديمقراطية النيابية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما يكون هذا المصطلح مرادفاً للـ"الجمهورية".

أول من أسس حكومة ديمقراطية تمثيلية (النيابية) في القرن السادس عشر كان ديكانا ويدا (زعيم هندي أحمر) حينما أسس عصبة أمم آيروكواس الخمسة من خمس قبائل هندية في المنطقة التي تعرف الآن بولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- مفهوم الرأسمالية Capitalism:[٣]

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، وتزداد أهمية مفهوم الملكية الفردية في الموارد النادرة، حيث يفتح السوق المنافسة بين الأفراد لاستغلالها بكفاءة، وبما إن الرأسمالية تعزز الملكية الفردية، فإنها تقلص الملكية العامة، ويوصف دور الحكومة فيه على انه دور رقابي فقط، بيد أن الاقتصادي البريطاني جون كينياس قد جاء بنظريته الاقتصادية في منتصف الثلاثينيات، اقترح فيها أن الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على حل مشاكله بنفسه كما في النظرية الكلاسيكية، بل أن هناك أوقات كساد اقتصادي (كالكساد الاقتصادي في أمريكا في الثلاثينات والحالي) تحتم على الحكومة بأن تحفز الاقتصاد، والرأسمالية نظام اقتصادي يتم فيها الاستثمار

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص (١٧-٢٦).

([2]) Guinier, Lani. The tyranny of the majority: Fundamental fairness in representative democracy. New York: Free Press, 1994, p.128.

([3]) Beddoe, Rachael, et al. "Overcoming systemic roadblocks to sustainability: The evolutionary redesign of worldviews, institutions, and technologies." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 106.8 (2009), p.p (2483-2489).

في ملكية وسائل الإنتاج، والتوزيع، وتبادل الثروات والحفاظ على رأسها من قبل الأفراد أو الشركات.

والنظام الرأسمالي يؤدي إلي تقسيم أفراد المجتمع إلي طبقتين، أحداهما طبقة أصحاب رأس المال أو أدوات الإنتاج، والأخرى طبقة القوة العاملة.[١]

٧- مفهوم البيروقراطية Bureaucrat:[٢]

وكلمة بيروقراطية ترجع إلي الأصل الفرنسي للكلمة الفرنسية bureau التي أصبحت تدل علي إدارة حكومية، وقد دلت في البداية علي الأعمال العامة، وتستخدم الكلمة في العلوم الاجتماعية للدلالة علي عالم الموظفين كتنظيم اجتماعي راسخ، وهي أيضا نوع من التنظيم الذي يراد به انجاز مهام أدارية واسعة النطاق عن طريق تنسيق العمل الذي يقوم به عدد كبير من الناس.[٣]

٨- مفهوم الامبريالية Imperialism:[٤]

الإمبريالية أو التسلطية (بالإنجليزية: Imperialism) هي سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي، بما يعني اكتساب وصيانة الإمبراطوريات، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسة أو الاقتصاد، ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تائهة، أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة، وقد بدأت الامبريالية الجديدة بعد عام (١٨٦٠م) عندما قامت الدول الأوروبية الكبيرة باستعمار الدول الأخرى، أطلق هذا التعبير في الأصل على بريطانيا وفرنسا أثناء سيطرتهما على أفريقيا ويعتبر وجود الامبريالية مترابط مع الرأسمالية لأنها تستخدم الدول المستعمرة على أنها أسواق جديدة أو مصادر لمواد أولية.

٩- مفهوم الليبرالية Liberalism:

تبدو بلورة تعريف واضح ودقيق لمفهوم الليبرالية أمراً صعباً، وفي حال تحديد الليبرالية نجد أن هذا التحديد لا ينطبق على عدد من الفلاسفة والمفكرين الذين أطلق عليهم اسم الليبرالية، والليبرالية أو اللبرالية –من "līberālis" (ليبِرَالِس) اللاتينية وتعني "حر"– هي عبارة عن فلسفة سياسية أو نظرة عالمية تقوم على قيمتي الحرية والمساواة، تختلف تفسيرات الليبراليين لهذين المفهومين وينعكس ذلك على توجهاتهم، ولكن عموم الليبراليين يدعون في المجمل إلى دستورية

---

(١) محمد صلاح الدين أمام: **اشتراكية بلا رجعية**، القاهرة، مطبعة خلف، ب ن ، ص (١٨).

(٢) صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **مرجع سبق ذكره**، ص(١٣١).

(٣) بيترم بلاو، ترجمة إسماعيل الناظر، ومعد كيالي: **البيروقراطية في المجتمع الحديث**، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٦١، ص (١٦).

(4) Bernbeck, Reinhard. "Imperialist Networks: Ancient Assyria and the United States." *Present Pasts* 2.1 (2010).

الدولة، والديمقراطية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحقوق الإنسان، وحرية الاعتقاد والسوق الحر والملكية الخاصة.[١]

١٠- مفهوم الليبرالية الاجتماعية Social liberalism:[٢]

الليبرالية الاجتماعية أو الليبرالية الاشتراكية أو الليبرالية اليسارية، تسمى أيضا ليبرالية العدالة الاجتماعية، أو الليبرالية الجديدة أو المعاصرة، أو الليبرالية الإصلاحية، أو ليبرالية دولة الرفاه، وهي الليبرالية بشكلها الذي يشمل العدالة الاجتماعية، وتختلف الليبرالية الاجتماعية بذلك عن الليبرالية الكلاسيكية، حيث ترى الليبرالية الاجتماعية أن من واجب الدولة الليبرالية توفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والحقوق المدنية، (يتم الخلط عادة بين هذا التوجه الليبرالي وبين النيوليبرالية حيث يطلق عليهما في العربية لفظ واحد هو الليبرالية الجديدة).

والليبرالية الاجتماعية هي تطور حديث في الفكر (الإيديولوجيات) الليبرالية نشأت في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتعبر عن فكر الأحزاب الليبرالية التقدمية لتمييزها عن الأحزاب الليبرالية الكلاسيكية، لذلك فإن هذا المصطلح يكافئ حاليًا التقدمية الاشتراكية، وتقترب الليبرالية الاجتماعية من الديمقراطية الاشتراكية إلى حد كبير بخصوص السياسة الاقتصادية، فكلاهما يحتل موقعًا وسطًا بين الرأسمالية.

١١- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي Social Market Economy :[٣]

اقتصاد السوق الاجتماعي (بالألمانية Soziale Marktwirtschaft) هو نظام اقتصادي رأسمالي يتبنى اقتصاد السوق، لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق كما يرفض أيضا الاشتراكية الثورية، حيث يجمع القبول بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة مع ضوابط حكومية تحاول تحقيق منافسة عادلة، وتقليل التضخم، وخفض معدلات البطالة، ووضع معايير لظروف العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية، ويحترم اقتصاد السوق الاجتماعي السوق الحر ويعارض الاقتصاد المنظم حكوميا وسيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج، كما يعارض الرأسمالية المطلقة التي لا تسمح للدولة التدخل في السوق والاقتصاد مطلقا.

ويعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي هو النموذج الاقتصادي الذي أصبح الأكثر انتشارا في ألمانيا، وكذلك في النمسا، حيث ارتبط بالنجاح الاقتصادي الباهر في ألمانيا "المعجزة الاقتصادية الألمانية Wirtschaftswunder" بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشر بعدها في كثير من الدول الأوربية حيث تبنته أحزاب الديمقراطية الاشتراكية.

([1]) Sandel, Michael J. *Liberalism and the Limits of Justice*. Cambridge University Press, 1998, P(176).

([2]) Phelan, Jo, et al, Education, social liberalism, and economic conservatism: Attitudes toward homeless people, *American Sociological Review* (1995), p.p(126-140).

([3]) Joerges, Christian, and Florian Rödl, "Social market economy as Europe's Social Model." *A European social citizenship* (2004), P.(125).

١٢- مفهوم البروليتاريا Proletariat:[1]

البروليتاريا (من اللاتينية proletarius) هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج، وتعيش من مجهودها العضلي أو الفكري، ويرى ماركس أن الصراع التنافسي في ظل الرأسمالية، سيتولد عنه سقوط للعديد من الشركات واندماج شركات أخرى، حيث أنها في النهاية تتحول إلى شركات كوسموبوليتية أي لا قومية، وتصبح شركات احتكارية، ويصبح نضال شعوب الأرض موحدا لعدو واحد، وتسمى هذه الطبقة الناشئة عن الاحتكارات العالمية بطبقة البروليتاريا، وهي تبيع عملها الفكري والثقافي والعضلي، ولا تملك أي وسائل إنتاج، ويعتبر ماركس البروليتاريا هي الطبقة التي ستحرر المجتمع، وتبني الاشتراكية بشكل أممي.

١٣- مفهوم الديمقراطية الرقمية Digital Democracy:

كانت ديمقراطية أثينا تتميز بأنها كانت ديمقراطية مباشرة، أي يتم ممارستها دون وجود نواب أو ممثلين عن الشعب، إلى أن ارتفع عدد السكان وأصبح هناك حاجة إلى من يمثلهم أو ينوب عنهم في البرلمان، واتسعت تلك الفكرة لتصبح ديمقراطية غير مباشرة، عبر ممثلي الشعب بعد زيادة عدد السكان، وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وإلغاء مظاهر العبودية، وأتسع المجال السياسي العام، وتنوعت الطبقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما أوجد مصالح متعارضة بحاجة إلى تنظيم وإدارة من قبل الدولة، الأمر الذي دفع لوجود الأحزاب السياسية وعزز من دور الدولة القومية ككيان حيادي يعمل لتنظيم وإدارة العملية السياسية والمصلحة بين الفئات التي يتكون منها المجتمع، وتطورت الدولة القومية بمفاهيمها السيادية، وظهرت الديمقراطية النيابية بوجود ممثلين للشعب للتعبير عن حاجات السكان.

وجاءت الثورة الصناعية وأظهرت بروز طبقات عمالية وأخرى رأسمالية مما زاد من حالة الاستقطاب وبشكل هدد سيطرة الطبقة البرجوازية التي كانت أساس النظام الديمقراطي، ومثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب البادرة بداية التأثير الشامل لحركة الانفتاح العالمي في إطار ما عرف بحركة العولمة والتي دعمتها انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي مثلت تحدياً لسيادة الدولة، وخاصة مع ظهور الإنترنت الذي عمل على تلافي الحواجز والحدود التقليدية بين الدول، وأظهرت الثورة المعلوماتية مدى الوهن الذي أصاب المؤسسات التقليدية فيما يتعلق بدورها الوسيط بين الحاكم والمحكوم، وبناء الانتماءات، ودفع الحراك الاجتماعي

(1) Hal Draper, Karl Marx's; Theory of Revolution, Vol. 2; The Politics of Social Classes. (New York: Monthly Review Press 1978).

والسياسي، وساعدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في توفير أداه اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكومين، بدلاً من الديمقراطية النيابية ذات الطابع التمثيلي.[١]

وجاءت الثورة التكنولوجية لتكسر تلك الحواجز لتصبح ديمقراطية مباشرة يستطيع المواطن أن يمارسها بدون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية، وظهرت الحكومات الإلكترونية والتي تركز على تعامل مباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار، وأصبح هناك علاقة ندية بين الفرد والنخبة السياسية والتي تغير دورها بعد إن كانت الوحيدة المعبئة للرأي العام والمحتكرة لصناعة القرار السياسي[٢]، وظهرت بيئة إعلامية جديدة بديلة عن دور الدولة والتي تعرضت كمفهوم لتآكل مضمونها بعد إن تعدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحدود الجغرافية والسيادية للدولة، ولم تعد الدولة تحتكر الإعلام الجماهيري، وبذلك أضافت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدوات وآليات جديدة حول ممارسة الديمقراطية وأصبحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر الديمقراطية المتمثل في الشفافية في الإجراءات والمشاركة في عملية صنع القرار واختيار القيادات السياسية، والحرية الكاملة للتعبير عن الرأي، والعمل على فعالية المحاسبة والرقابة على الأداء الحكومي أو أداء ممثلي الشعب.

وظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية حيث يعني مفهوم "الديمقراطية الرقمية" بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات" وتبقى الديمقراطية الرقمية أولاً محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي حيث تسعى المؤسسات العامة أو السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشئون الحكومية والإدارة العامة.[٣]

وساهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في لعب دورا حيويا في دعم الديمقراطية حول العالم خاصة في الدول الديمقراطية بما إتاحته من أدوات تعبير وبيئة وأداه عمل في المجال السياسي العام، وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من

---

(١) الاحتجاج الالكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية، ملف الأهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، العدد ١٦٢، يونيو ٢٠٠٨.

(2) Arthur Edwards," ICT strategies of democratic intermediaries: A view on the political system in the digital age", Journal Information Polity. Issue Volume 11, Number 2/2006 ,Pages163-176 .Available at: http://iospress.metapress.com/content/baf8ncw4rh9f314g/fulltext.pdf, 12/6/2015, 4.30 pm.

(3) Ken Hacker & Jan van Dijk;" Digital democracy , Issues of theory and practice ", Chapter 3," Models of democracy and concepts of communication ", , Sage Publications Copyright, 2000. Available at: www.gw.utwente.nl/vandijk/research/e_government/e_government_plaatje/models_of_democracy1.pdf, 12/6/2015, 4.30 pm.

الأفكار والمعلومات السياسية وأصبح له دور في الإدارة الفنية للعملية الديمقراطية من خلال التصويت الإلكتروني وقرارات الحكومات والبرلمانات، وأثرها على رأس المال الاجتماعي والسياسي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأثرها على شرعية النظم الحاكمة ورضاء المواطنين من خلال الحكومة الإلكترونية.[١]

١٤- مفهوم الديمقراطية الاجتماعية social democracy:

الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية (بالانكليزية: social democracy) هي فكر سياسي يدعو إلى الإصلاح السلمي والتدريجي للرأسمالية في ظل الديمقراطية التمثيلية وحكم القانون، نشأت الديمقراطية الاشتراكية في الأصل أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على يد عدد من أنصار الماركسية، وفي بداياتها كانت تضم عدداً من الاشتراكيين الثوريين بمن فيهم روزا لوكسمبورغ وفلاديمير لينين، لكن مصطلح الديمقراطية الاشتراكية أصبح لاحقاً منحصرا في دعاة التغيير التدريجي والتطوري للنظام الرأسمالي، عن طريق محاولة إصلاحه وجعله أكثر مساواة وإنسانية تدعو الديمقراطية الاشتراكية الحديثة إلى زيادة حقوق العمال، وتوسيع الديمقراطية الاقتصادية لضمان حقوق كافية من الإدارة المشتركة لجميع العاملين والموظفين، وتطبيق مجانية الخدمات الاجتماعية العامة كالصحة، والتعليم، ورعاية الأطفال والمسنين، تنشط الأحزاب الديمقراطية في النقابات العمالية حيث تروج للبرامج الإصلاحية والتفاوضية التي تهدف إلى الظفر بمزيد من التعويضات لصالح العمال. تتبنى الديمقراطية الاشتراكية نظام الاقتصاد المختلط واقتصاد السوق الاجتماعي.

مصطلح الليبرالية في "الديمقراطية الليبرالية" يشير إلى فكر الليبرالية السياسية، ومن سمات هذا النوع من الديمقراطية وجود حماية لحقوق الأفراد والأقليات من سلطة الحكومة[٢]، إذ يكتسب الفرد أهمية خاصة في الليبرالية كما هو الحال عند فلاسفة عصر التنوير والذين تبنوا فكرة العقد الاجتماعي مثل توماس هوبيز وجون لوك، وتتم حماية حقوق الأفراد في الديمقراطية الليبرالية بتضمينها في الدستور ولذلك تسمى أيضا بـ"الديمقراطية الدستورية". واليوم تعتبر العديد من الأحزاب في الغرب داعمة لشكل حكومة الديمقراطية الليبرالية رغم أنها لا تتسمى بالليبرالية. مثال ذلك أحزاب المحافظين وأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية [٣].

الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية social democracy هي إيديولوجيا سياسية نشأت في الأصل أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على يد عدد من أنصار الماركسية وفي بداياتها كانت تضم عددا من الاشتراكيين الثوريين بما فيهم روزا

---

(١) عادل عبد الصادق "الإنترنت والإصلاح السياسي في مصر"، مجلة تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 83، 15 يوليو2007:

(2) Kwasi Wiredu, & others; "Fellowship Associations as a Foundation For Liberal Democracy in Africa." A Companion to African Philosophy. Blackwell Publishing, 2006. p. (451).

(3) Blackwell Dictionary of Modern Social Thought, Blackwell Publishing 2003, p.(148).

لوكسمبورغ وفلاديمير لينين، لكن مصطلح الديمقراطية الاشتراكية أصبح لاحقا بعد الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية منحصرا في دعاة التغيير التدريجي ورفض الثورية لتغيير النظام الرأسمالي مع محاولة جعله أكثر مساواة وإنسانية.[١]

وتتم عادة مقارنة الديمقراطية الليبرالية (الدستورية (بالديمقراطية المباشرة direct democracy والديمقراطية التساهمية participaroty democrac ، وهنالك وجهات فنية تختلف فيها الديمقراطيات الليبرالية فقد يكون النظام جمهوريا كما في الولايات المتحدة وفرنسا والهند، أو ملكية دستورية كما في المملكة المتحدة واليابان وإسبانيا وكندا، فمثلا في المملكة المتحدة صاحب السيادة الرمزية هو الملك الوراثي ولكن صاحب السيادة الفعلية (التشريعية) هو الشعب من خلال نوابهم المنتخبين في البرلمان، ورغم أن جوانب من حياة المجتمع لا تعتبر من ضمن نظام الحكم إلا انه جرت العادة في تعريف الديمقراطية الليبرالية إدخال هذه الجوانب ضمن التعريف أيضاً، فوجود طبقة وسطى اجتماعية ومجتمع مدني واسع ومزدهر يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها من الشروط المسبقة لإرساء الديمقراطية الليبرالية.

يرفض الديمقراطيون الاشتراكيون الاضطهاد والفقر والتفاوت الناجم عن السوق الحرة، كما يرفضون الاقتصاديات المخططة مركزياً.

يعمل الديمقراطيين الاشتراكيين اليوم على إصلاح النظام الرأسمالي القائم عبر دمج عناصر اشتراكية بعناصر رأسمالية لضمان العدالة الاجتماعية و بناء دولة الرفاهية.

يستخدم البعض مصطلح الديمقراطية الاشتراكية social democracy كمرادف للاشتراكية الديمقراطية democratic socialism إلا أنه جدير الذكر بأن الديمقراطية الاشتراكية الحديثة تحافظ على نمط الإنتاج الرأسمالي، فيما يدعو العديد من الاشتراكيين الديمقراطيين إلى استبداله باشتراكية مدارة ديمقراطياً، وتشارك أغلب الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في منظمة اشتراكية دولية تسمى "الدولية الاشتراكية"، التي تأسست عام ١٩٥١.[٢]

---

[١] Available at:http://leekdoor.com/index.php/explore/2011-07-29-23-06-02/89-2011-08-24-22-11-20/105-socialdemocracy

[2])Nussbaum, Martha;"Aristotelian social democracy." *Necessary Goods: Our Responsibility to Meet Others' Needs* (1998), p(135).

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

الديمقراطية الاجتماعية: Social Democracy

ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية في هذه الدراسة علي أنها إيديولوجيا سياسية تدعو إلى النهوض بالسياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية من صحة، وتعليم، وضمان اجتماعي، وتوظيف، وإسكان، ومواجهة الاستبعاد الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس:

الديمقراطية الاجتماعية في ضوء الواقع الممارس للدراسة هي:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
ث- تحسين نوعية الحياة.
ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

ويمكن قياس ذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها:

١- ثورة ٢٥ يناير.
٢- ثورة ٣٠ يوليو.
٣- الانتخابات القومية (الرئاسية).
٤- الانتخابات المحلية (مجلس النواب).
٥- لجنة الخمسين.
٦- دستور ٢٠١٤م.
٧- خارطة الطريق.
٨- مصر ٢٠٣٠م.

obeikandl.com

ثانيا: مفاهيم السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

١- مفهوم السياسة العامة Public policy :

أن بؤرة علم السياسة تتمثل في القوة والسلطة والحكومة والدولة والنظام واتخاذ القرارات ووضع السياسات وعلاقات الحكام بالمحكومين وطرق اختيار الحكام[١]، وقد كان للمتغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين تأثيرات كبيرة على نظام الحكم بدءاً من تأثير العولمة، وانبعاث المد الديمقراطي، إلي المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، وظهرت العديد من الكتابات التي تبرز دور هؤلاء الفاعلين الجدد في السياسات العامة مثل كتابات سبيرج ايونج " Scharge, Ewing". عن دور الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان في التأثير في بعض السياسات العامة دولياً[٢]، وكذلك كتابات كاندلر " Candler " عن دور القطاع الثالث في صنع السياسة العامة[٣]، والسياسة العامة بذلك هي مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتابعها المجتمعات والحكومات ومختلف الجماعات داخل المجتمعات مثل الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية الرسمية وغير الرسمية والأسرة..الخ، كما تشير السياسة العامة إلي خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذا معا، يظهر اتجاه الحكومة لفترة زمنية مستقبلية، بحيث يكون لها مبرراتها تعبر عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسئول عن التوجيه هي الحكومة.[٤]

وتعرف السياسة العامة أيضا بأنها: سياسات الحكومة أو مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات وتحدد كيف تصنع الأهداف أو كيف يمكن تنفيذها[٥]، ويعد مصطلح السياسة مفهوم غامض فقد يعني علي حد قول الفريد كان (Alfred Khan) أنها خطة جاهزة تمثل نتاجا لجهد رشيد يتضمن تحديد الأهداف وتحديد البدائل واختيار لاستراتيجيات ما، كما إنها تشير إلي المساومة والي النتيجة النهائية للإتقان والتوفيق وقد تعني بالنسبة لآخرين قاعدة أو تنظيم ينبغي التمسك به حينما تواجه شخصا أو مشكلة ينبغي أن يتخذ

---

(١) السيد سلامة الخميس: **الجامعة والسياسة**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص(٥١).

(٢) Elliot Schrage And Anthony Ewing**," Engaging private sector.," forum for Applied Research of public policy**, vol, 14,Issue 1, spring 1999,pp: (44-52).

(٣) Gaylord George Candler: **"The professions and public policy: Expanding the third sector" International political science Review** vol , 21,Issue, Jan. 2000, pp:(43-59).

(٤) احمد رشيد : **نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات القطاع الخاص – التنمية المحلية** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات و كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩، ص:(٨٩).

(٥) Leuis Aframan; **public policies, international of Encyclopedia of social science**, New York , 1987, p: (204).

قرارا حيالها[١]، كما تعني السياسة العامة بأنها " هي مجموعة من المبادئ التي تستند إليها أي حكومة في تحقيق وتنفيذ أهدافها سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي ".[٢]

والسياسة العامة عادة ما تأخذ شكل برنامج عمل لسلطة عامة أو لعدة سلطات حكومية وتوجد خمس سمات أساسية ترتبط بالسياسة العامة هي: التركيز علي مضمون السياسة أكثر من التركيز على العمليات التي أنتجتها، تتضمن عناصر اتخاذ القرار أو تخصيص الموارد وتتم بطريقة سلطوية أي يفرضها الفاعلون الحكوميين على البيئة المحيطة بهم، وهي إطار عام للفعل ووجودها بالتالي لا يفترض بالضرورة وجود إستراتيجية شاملة أو مستمرة تؤثر بمضمونها وبتأثيرها على عدد من الأفراد والجماعات والمنظمات فلكل سياسة عامة جمهور من الخاضعين لها ومن الفاعلين في مجالها، والأفعال التي تؤسسها عادة ما يرجع في تحديدها إلى توجهات ظاهرة أو خفية، فأي سياسة عادة ما تصاغ لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات فهي بهذا المعنى معيارية "Normative"[٣].

٢- مفهوم السياسة الاجتماعية :Social Policy

تباينت وجهات النظر حول مصطلح السياسة الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها مما يؤدى إلى تعدد المفاهيم التي عالجت هذا المصطلح، وصعوبة التوصل إلى مفهوم واحد متفق عليه حتى الآن، وقد يرجع ذلك لاختلاف التوجهات الأيديولوجية والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع والتي تعتبر أطراً مرجعية لصياغة هذه المفاهيم، وينبغي أن نضع في الاعتبار أموراً ثلاثة عند تعريف السياسة الاجتماعية:- [٤]

(١) أنه ينبغي ألا نفسر السياسات التي تعرف على أنها "اجتماعية" كما لو أنها قد صيغت ونفذت إلا لتحقيق الرفاهية.

(٢) أن السياسات الأخرى التي لا تسمى في العادة "اجتماعية" قد يكون لها إسهام مماثل أو أكبر في الرفاهية.

(٣) أن السياسة العامة ككل تتشابك فيها السياسة الاجتماعية مع غيرها من السياسات الأخرى، ومن هنا فلابد من فهم السياسات الاجتماعية في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى المتعددة، نظراً لما تلعبه هذه السياسات من دور بالغ الأهمية في إطار السياسات الاجتماعية.

ويركز "هل" Hill على أنه يجب النظر للسياسة العامة في شكل كلى تكون فيه السياسة الاجتماعية متداخلة مع السياسات الأخرى التي تؤثر في السياسة الاجتماعية، لذا يجب أي

---

[١] احمد سليمان أبو زيد : **السياسة الاجتماعية "التعريف والمجال والإستراتيجية"** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص :(٢٥).

[٢] طلعت مصطفى السروجي: **نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، رعاية المسنين نموذجاً**، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المنعقد خلال الفترة من ١٥-١٦مايو٢٠٠٢،ص:(٧).

[٣] السيد ياسين: **السياسات العامة " القضايا النظرية والمنهجية " ندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ١٢-١٥ إبريل ١٩٨٨، ص ص:(٢١ – ٢٢).

[٤] Hill, M.: **Understanding Social Policy, Block Well, 5th ed., Oxford, U.K**; 1997, P:(4).

تصور للسياسة لابد وأن ينطلق من رؤية شاملة للنسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي فالسياسة الاجتماعية جُزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، ويمكن تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية على " أنها مجموعة من القرارات التي تستهدف تحقيق أفعال معينة ومقصودة، ويتم وضعها بواسطة الهيئات الحكومية العليا للتأثير على سلوك المواطنين في المجتمع، كما تضعها مجموعة من القوى الاجتماعية في المجتمع، بهدف تشكيل وتقوية الحقوق المتعلقة بفئات معينة في المجتمع.

والسياسة الاجتماعية تعد مجالا من مجالات العمل للسياسات العامة للدولة تختص بالنظم الاجتماعية ووسائل أساليب تدعيمها وتطويرها بصورة متكاملة مع مجالات العمل السياسي الأخرى مثل (اقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية) لتأكيد الهوية الذاتية لنظام الحكم وتحقيق غاياته واستراتيجيته العامة في إشباع الحاجات التي تتضمن استمرارية المجتمع وبقائه أو تطويره وتغييره .[١]

ويري البعض أنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقوانين ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة في الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي[٢]، ويرى "يحيى درويش" أن السياسة الاجتماعية نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، فهي تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية، وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وإدارتها.[٣]

ويعرفها (أحمد كمال أحمد) بأنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع ، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عددا من البرامج والمشروعات الخدمية المترابطة والمتكاملة التي تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي معين إلي واقع أخر أفضل منه ويحقق زيادة محسوبة في معدل رفاهية المجتمع[٤]، وهو بذلك يربط بين سياسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي لتنفيذ أهداف هذه السياسات.

ويعرفها ريتشارد تتمس Titmuss , R : بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتي يمكن تحقيق رفاهية المجتمع، وإنها دستور مكتوب لتحديد اتجاهات

---

[١] عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٩، ص(٢٤٦).

[٢] مني خزام عطية : **تحليل سياسات التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (١٩٣٦ – ٢٠٠١)** ، القاهرة، جامعة حلوان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٤، ص(٥).

[٣] يحيى حسن درويش وآخرون: **السياسة الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢ ، ص (١٤).

(٤) أحمد كمال أحمد : **التخطيط الاجتماعي** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٤، ص:(٣٤٢).

الرعاية الاجتماعية وحقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم[١]، وأخيراً تُعرف السياسة الاجتماعية بأنها مجمل البرامج ذات التوجه الإيديولوجي المحدد للدولة، تستهدف به تطوير الواقع الاجتماعي بما يحتويه من بنيةٍ اجتماعية واقتصادية ومؤسسات اجتماعية قادرة على إحداث تغيرات اجتماعية لتنمية المجتمع ككل[٢]، كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها إطار حكومي تؤثر على تحسين أحوال الناس بما فيها من قوانين وأنظمة وأوامر تنفيذية وقضائية.[٣]

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم:

السياسة الاجتماعية في هذه الدراسة هي الخطط والبرامج والمشروعات الحكومية التي تستهدف تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس:

السياسة الاجتماعية هي مواد الدستور المصري ٢٠١٤م التي تنص علي الخطط والبرامج والمشروعات الحكومية التي تستهدف تحسين نوعية حياة المواطنين.

ثالثا: مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

١- مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية Social Welfare Policy :

يستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية في العلوم الإنسانية والخدمة الاجتماعية بدلالات متعددة، فقد يقصد به تقديم الإعانة المالية أو المادية كما يقصد به تحقيق الرعاية، ويقصد به أيضا تحسين الظروف المحيطة التي يعيش في محيطها الإنسان، وانجاز ما يتم التخطيط له أو يرغب في عمله لإحراز نتائج طيبة للأفراد، ويقصد به أيضا تقديم المساعدة لمن هو في حالة عجز وعسر ومحنة، وتعرف أيضا بمجموعة الخدمات التي تقدم من خلال النظم الاجتماعية الأولية لآخرين ممن يتصلون بهم بصلات اجتماعية دون الحاجة لتحقيق الربح والاستفادة منهم، ويقصد بها مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تساعد على تحقيق التوظيف والأداء الاجتماعي لأفراد المجتمع وفئاته والسعي لتحسين مستوى المعيشة في أطار جماعة الأسرة والقرابة والتنظيمات الدينية، وهو ما يطلق عليه مفهوم الرعاية التقليدية وتعتمد الرعاية التقليدية على عطاء الجماعات الأولية والثانوية في المجتمع للخدمات التي تساعد على تحقيق التضامن الاجتماعي وتوفير الترابط والتوافق والانسجام بين وحدات المجتمع الاجتماعية.

---

(١) محمد إبراهيم عبد النبي : **النظرية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية "دراسة نقدية"**، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠، ص ص:(٣٧-٣٨).

(٢) مؤمن محمد كمال الشافع: **السياسة الاجتماعية الاقتصادية في الريف المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص:(١٧).

(٣) Robert Barker ; The social work dictionary , Washington ; NASW press , 1999, 2 nd edition , p 13 .

وتطورت الرعاية بعد ذلك لتأخذ صور النسق المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية التي استحدثت لكي تعاون الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات من الحياة الاجتماعية والصحة الشخصية أو النفسية والعلاقات الاجتماعية، مما يتيح للأفراد والجماعات فرص تنمية قدراتهم وتحقيق رفاهيتهم التي لا تنفصل عن حاجات أسرهم ومجتمعاتهم ، وكل هذه التطورات أتاحت الانتشار الوظيفي للرعاية الاجتماعية بغرض إشباع الاحتياجات للأفراد[١]،كما أن الرعاية الاجتماعية تعنى كل ما تقوم به الحكومة على أساس أن الحكم الديمقراطي يعنى توجيه كل الأنشطة نحو الرفاهية العامة[٢]، ومفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هو مرادف وموازى لمفهوم السياسة الاجتماعية في معظم الأدبيات الغربية لدرجة الخلط فيما بينهم، غير أن مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية أضيق نطاقاً وأكثر تحديداً ليعبر عن السياسة الاجتماعية المعنية بالقطاع الموجه لتنظيم الرعاية الاجتماعية.[٣]

كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية بالمقابل تكون مجموعة مساعدة أو جزءاً من السياسة الاجتماعية، ويمكن اعتبارها بأنها تلك السياسات التي تؤثر في توزيع الموارد، وسياسات الرعاية الاجتماعية في مقابل السياسة الاجتماعية التي تكون إطار السياسة العامة والتي تمثل الإطار الذي يرتبط بشكل رئيسي بتمويل السلع والخدمات للأفراد والأسر، إما من خلال الوكالات الحكومية والجمعيات الخيرية أو من عوائد الشركات[٤]، وهناك أربع فروض غير واضحة في مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية:-[٥]

أ- الموارد المحدودة .

ب- عدم تلبية الحاجات .

ج- عدم العدالة في التوزيع .

د- الصراع على تخصيص المسارات أو الاتجاهات .

ويجب أن توازن السياسات إلي حد ما بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة وعدم العدالة ونقص القيم، ويؤكد كل من سلفان T. Sullvan، تومسون K. Thompson على الممارسات والقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الاجتماعية وإحداث تغير اجتماعي، وهما بذلك يركزان على الإجراءات والوسائل حيث يحددان سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها القرارات والإجراءات الإدارية ومختلف الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلي إحداث التغيرات الاجتماعية لتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية خصوصا[٦]، بينما نجد مارشال T.H.Marshall

---

[١] Neil Gilbert ,Harry specht**: Dimension of social welfare policy** N.J., prentice Hall, inc, Engle wood cliffs ,1974, p: (23)

[٢] سيد أبو بكر حسانين: **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**، القاهرة، الانجلو المصرية ط٢، ١٩٨٣، ص:(١٤).

[٣] محروس محمود خليفة: **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص:(١٧).

[٤] Roland. B. Dear: **social welfare policy, Encyclopedia of social work**, vol. 19, N.A.S.W, 1995, pp: (2226-2227).

[٥] **Ibid** .,p:(2229)

[٦] طلعت مصطفي السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(١٣).

وهو من علماء السياسة الاجتماعية يتفق مع ريتشارد تتمس R. Titmuss بأن السياسة الاجتماعية سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها، وهو يتجه نحو تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية، وهناك من يرى أن السياسة الاجتماعية تؤكد على أنواع الخدمات والموارد التي تقدمها السياسات الاجتماعية، أما أصحاب الرأي الآخر فيؤكدون على أن الاهتمام التقليدي للسياسة الاجتماعية يتمثل في توزيع الموارد على الأشخاص، ولفهم ما نعنيه بمقارنة السياسات الاجتماعية فمن المهم أن نعود إلى الافتراضات المسلم بها وهي:- [١]

١- أن السياسات الاجتماعية أعمال محددة مصممة للترويج للرعاية.

٢- أن هذه الأعمال تقوم بها الدولة، ويجسد كلا هذين الافتراضين الحقائق الأساسية عن الأنشطة، ومع ذلك فيمكن أن تكون مضللة إذا لم توضع في فهم أكبر لرعاية الإنسان ودور الدولة، وفى المقابل نجد سكوتلاند Scotland يتجه اتجاهاً مغايراً مؤيداً لعدم تدخل الدولة، حيث يحدد سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس بعضهم البعض، وتحدد العلاقة بين المواطنين والحكومة، وتتضمن التشريعات والقرارات المختلفة المتعلقة بعلاقات السكان[٢].

ويعرف باركر Barker في تحديده لسياسات الرعاية الاجتماعية حيث يعرفها بأنها تتضمن الخطط والبرامج الحكومية في مجال التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية، وأيضاً تتضمن الآثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية[٣]، وينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية على أنها مجال وعملية[٤]، فسياسة الرعاية الاجتماعية كمجال تركز على قضايا واهتمامات المجتمع لتحسين مستوى معيشة أفراده، وكعملية تتضمن مجموعة من العمليات المتصلة كإجراءات منسوبة إلي جهاز، والتي تشمل عمليات صنع وتنفيذ وتقويم السياسة الاجتماعية المعنية بحل المشكلات الاجتماعية، وتعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية هي السياسات المعنية بقطاع الرعاية الاجتماعية كأحد قطاعات أو فروع السياسة الاجتماعية[٥]، كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية هي نسق فرعي من السياسة الاجتماعية، باعتبار الرعاية الاجتماعية هي نسق منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية يرمي إلي مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلي مستويات ملائمة للمعيشة، كما تسعي إلي

---

(1) Michael Hill; **Social Policy in the Modern World Blackwell publishing**,2006,p:(6)

(2) David G. Gil unraveling: **social policy ,New-Jersey**, Schenkanon publishing co,1973, p:(6).

(3) Rolbert L. Barker; **The social work Dictionary** New York , N.A. S.W,1987 , p:(153).

(٤) Demetrius S, Latridis; **policy practice Encyclopedia of social work**, vol3, N.A.S.W., New York, 1995, p:(1855).

(٥) Michael Hill: **understanding social policy, fifth Edition,** oxford, U.K. Black well publishers,1997 , p:(4).

القيام بعلاقات اجتماعية سوية بين الأفراد لتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق وحاجات المجتمع.[١]

ويعرفها "طلعت السروجي" بأنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطة علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمى والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع[٢]، ويشير البعض إلى أن سياسات الرعاية الاجتماعية أنها عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا عامة مجتمعية وتتعامل أيضاً مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية وحقوق وواجبات الأفراد[٣]، وبالتالي يختلف مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية فيما بين الدول تبعاً للقيم والأيديولوجية والنظام السياسي السائد بها، لذا عند تحديد مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية يجب مراعاة ثلاثة أمور وهى:- [٤]

١- إن السياسات التي يقال أنها رعاية اجتماعية لا يجب تفسيرها كما لو صيغت بهدف الرعاية فقط.

٢- أن هناك سياسات أخري لا يقال أنها اجتماعية ، قد تسهم بشكل أكبر في الرعاية.

٣- النظر إلي السياسة الاجتماعية بشكل كلي شمولي تكون فيه سياسات الرعاية الاجتماعية متداخلة مع السياسات الأخرى.

ومن ثم فإن سياسات الرعاية الاجتماعية هي القوانين والقواعد التي توجه برامج الرعاية الاجتماعية، وتحدد أنواع ومستويات خدمات الرعاية الاجتماعية وعملائها والمؤهلات المطلوبة لمقدمي الخدمة[٥]، وسياسات الرعاية الاجتماعية بذلك هي عمليات توجيه للرعاية الاجتماعية تتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمه وخياراته، وتشارك في صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وتوضح البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع[٦]، وسياسات الرعاية الاجتماعية Social Welfare Policy : وهى - بدورها - نسق فرعى من السياسة الاجتماعية، فهي تؤثر في توزيع الموارد باعتبارها آلية تستخدمها الحكومات في توزيع الموارد المحدودة، وبذلك تتعامل مع متغيرات متعددة مثل الموارد المحدودة،

---

(١) جامعة الدول العربية: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، القاهرة، الجامعة العربية، ١٩٨٣، ص :(١٣٧).

(٢) طلعت مصطفي السروجي: **سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي " رؤية نقدية وتحليلية "** بحث منشور، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، الإمارات العربية، جامعة الإمارات، الفترة ٢٢-٢٤نوفمبر ١٩٩٨، ص:(١٨١).

(4) Willam G. Brueggeman: **The practice of Macro social work** ,New York ,Brooks cble , 2001, p:(349).

(٥) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(٢٤١).

(6) Karen k, kirst; **Introduction to social work and social welfare critical thinking perspective,** London, Thomson Brooks Cole, 2003, p: (174).

(٧) طلعت مصطفى السروجي: السياسات الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**،ص:(٢٤١).

الاحتياجات غير المشبعة، العدالة في التوزيع، الاتفاق والاختلاف على أولوية الاهتمامات والقضايا المرتبطة بتحديد واختيار البرامج[١].

ويعرفها ديفيد جيل ١٩٧٣بأنها تشير إلي سياسات الحكومات التي تشمل فعل مخطط له تأثير مباشر علي رفاهية المواطنين عن طريق إمدادهم بالخدمات والدخل، والتي تشمل التأمين الاجتماعي والمساعدات العامة والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والإسكان[٢]، كما أنها عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا مجتمعية عامة، وتتعامل سياسات الرعاية الاجتماعية مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية والتزامات وحقوق الأفراد.[٣]

ويرى "هل" Hill أن سياسة الرعاية الاجتماعية تعنى إحدى مجالات السياسة الاجتماعية المعنية بتحسين نوعية الحياة والتخفيف من وطأة المشكلات الاجتماعية[٤]، وينظر إلى سياسة الرعاية الاجتماعية على أنها مجموعة من التدابير أو الإجراءات اللازمة والتي تنتهجها الدولة لمواجهة مشكلة بذاتها، وتهتم سياسة الرعاية الاجتماعية بقضايا مثل الضمان الاجتماعي، والصحة العامة، والإسكان، والتعليم والشباب.... الخ.[٥]

كما تعرف سياسة الرعاية الاجتماعية أيضا بأنها مجموعة القوانين والتشريعات والبرامج والمنافع والمزايا والخدمات الموجهة لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية لكل الأفراد وتقدم هذه البرامج لمختلف الفئات العمرية والسكانية[٦]، وتعرف أيضا بأنها أنشطة ومبادئ المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الإفراد والجامعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية وهى تعتبر أيضا بمثابة الدليل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله وضع خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية.[٧]

٢- مفهوم صنع السياسة الاجتماعية: Making Of Social policy

تضع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم قيودا على مفهوم الحكومة وإعادة النظر في دورها حيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الأخرى لتعزيز دورها في صنع وتنفيذ السياسات العامة بالإضافة إلى تمكين المواطن ودعم قدرته على المشاركة واخذ نظام المبادرة.[٨]

---

(1)Ronald B. Dear; **Social Welfare Policy, Encyclopedia of Social Work**, 19th Edition, Vol. 3, N. A. S. W. Press, Washington Dc, USA, 1995 PP.(2226 : 2228).

(2)David G. Gil; Unraveling **Social policy**, New Jersey, Schenkman Rublishing publishing Co, 1975, p: (24).

(3) William G Brueggemann; **The Practice Of Macro Social Work**, Book Scole, M.S.A, 2001, P: (349).

(4) Hill, M; Op.Cit. P(٣) .

(5)Lois Bryson; **Welfare And The State,** Hong Kong**,** The Macmillan, Press Ltd, 1992، P. (33).

(6) Winfred Bell; **Contemporary Social Welfare**, New York, Macimillan Pubishing Company, 1994, P. (2).

(٧) أحمد شفيق: **سياسات وبرامج رعاية المسنين**،بحث منشور في المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٥-١٦ مايو٢٠٠٢)، ص (٢٢).

(٨) حسن العلوانى : **أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى**، (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ١٩٩٩م)، ص (٣١) .

وأن رسم وصنع السياسة الاجتماعية عملية هامة وجماعية يشارك فيها الفنيون والتنفيذيون والخبراء وجميع المنظمات الحكومية والأهلية في المجتمع، وتبدأ دائما بالشعور العام لدى المواطنين بوجود قضايا ومشكلات وحاجات ملحة، وتحتاج لتعبئة الرأي العام تجاهها، ثم تبدأ بالمؤسسات الرسمية في الاهتمام بتلك القضايا، وتتصاعد عمليات وديناميات صنع السياسة الاجتماعية بمشاركة جماعات المصالح والضغط مع المؤسسات الحكومية لتحديد الأهداف واستصدار القرارات[١].

وعملية صنع السياسية هي تلك العملية التي تستهدف الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطى بعد، وذلك لقيادة التأييد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات، سواء كان ذلك على مستوى مؤسسة صغيرة أو إدارة أو على المستوى القومي[٢]، كما تعرف عملية صنع السياسة بأنها عملية تتضمن العديد من الأنشطة التي تبدأ بوضع الأجندة السياسية، وتشمل تعريف وتحديد المشكلات، ثم صياغة السياسة، وتستمر حتى إصدار التشريع.[٣]

كما أنها عملية دينامية مستمرة وخطوات مترابطة لتحديد القضايا وتحليل المشكلات والحاجات المرتبطة، وصياغة الأهداف والاتفاق عليها، والتي تتمركز غالبا حول تحقيق العدالة الاجتماعية، والحقوق الإنسانية من خلال اتخاذ القرارات لتنفيذ برامجها ووسائل تحقيقها، تقدير وتقييم نتائجها والقوى والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة[٤]، وينظر إلي صنع السياسة أيضا على أنها عملية يتم بمقتضاها توزيع المسئولية بين الحكومات المحلية والمنظمات المدنية، بهدف وضع إطار التعامل مع الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية[٥]، ويري روبرت ادم Robert Adams أن عملية صنع السياسة تبدأ دائما بتحديد المشكلة، ثم اقتراح الحلول التي تحدد مسار العمل، ويؤكد انه قد يكون من الصعوبة تتبع باقي العملية التي تنتهي بقرار سياسي.[٦]

٣- مفهوم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: Making Of Social Welfare policies

صنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعنى سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائما بالتحديد الدقيق وصولا لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها، بينما صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية عملية دينامية ترتبط بصنع القرار لتصبح لسياسات الرعاية الاجتماعية مشروعيتها

---

(١) طلعت مصطفى السروجي : **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ،القاهرة ،دار الفكر العربي ،٢٠٠٤،ص ١٣١

(2) Neil Gilbert , Harry Specht; **Dimensions of Social Policy** (New Jersey , Prentice Hell ,Inc , 1974) P ; 16

(3) (Bill Goxall (et , al) ; **Contemporary British Polities** , Second edition ,London , The Macmillan press Ltd , 1994 , p (351)

(٤) طلعت مصطفى السروجي : **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** " رعاية المسنين نموذجا " ورقة عمل منشورة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية (فرع الفيوم)، مايو ٢٠٠٢ ، ص (٨) .

(5) Cliff Alcock (et , al); Introducing Social Policy, N .Y, Prentic Hall, 2000 , p(63)

(6) Robert Adams; **Social Policy for Social Work** , Britain, Arrow Smith Ltd . 2002, P (26).

وهى غالبا ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار، فالصياغة تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها.[١]

كما أن صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تنطوي وتدل ضمنا على المعايير المعيارية والمفاوضات المتعلقة بالأولويات فيما بين الأهداف والحاجات المتنافسة ومصالح الجماعة والمجتمع المحلى والقيم الثقافية واللامساواة في الوصول إلى الموارد[٢]، وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل مترابطة هي مرحلة وضع أو صياغة السياسة، ومرحلة تنفيذ السياسة، ومرحلة تقويم السياسة، وقد عرض كثير من العلماء لنماذج صنع السياسة وغالبا ما تعرض هذه النماذج في صورة سلسلة من المراحل إلى هذه النماذج تلك المراحل بشكل مختلف، ومن بين تلك النماذج ما يلي :-[٣]

١- نموذج ألن والكر Alan walker والذي حدد مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فيما يلي:

أ- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية

ب-مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية

ت-مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية

٢- نموذج كليف ألكوك Cliff Alcook قسم مراحل صنع السياسة إلى أربعة مراحل:

أ- مرحلة تحديد المشكلة.

ب-مرحلة صياغة السياسة.

ت-مرحلة التطبيق.

ث-مرحلة تقويم الممارسة وتأثيراتها.

٣- نموذج طلعت السروجي والذي يتضمن العمليات والمراحل التالية:

أ- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.

ب-تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.

ت-صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.

ث-ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.

ج- تنفيذ سياسات الرعاية وتوزيع المهام والمسئوليات.

ح- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.

خ- التفكير في إعداد سياسة رعاية جديدة.

---

[١] طلعت مصطفى السروجي : **السياسة الاجتماعية** (القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، ٢٠٠٣) ص (٢٢٦) .

[٢] السيد يسين : **السياسيات العامة – القضايا النظرية والمنهجية** (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩) ، ص (١٧).

[٣] طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الحديثة، **مرجع سبق ذكره،** ص ص (٢١٧ : ٢١٩).

obeikandl.com

وقد حدد مشيل هيل Michael Hill الجهات المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية كالآتي: المؤسسات الحكومية المعنية، الحكومات المحلية والإقليمية، الحكومات المركزية، المجالس النيابية، جماعات الضغط والمصالح، الجماهير، خبراء السياسة، وتم تحديدهم بأنهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لإجراء الدراسات اللازمة وتحديد السياسات البديلة وتقييم كل منها وتحديد أثارها.[١]

وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية هي تلك العملية التي تستهدف تحديد الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطي بعد، سواء كان ذلك علي مستوي صغير أو أدارة أو على المستوي القومي، وذلك لضمان التأييد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات[٢]، ويري مشيل هيل Michael Hill أنها عملية سياسية نتاج مشاركة السياسيين والمهنيين وأعضاء المجالس التشريعية، وجماعات الضغط والمصالح، ويتم في ضوئها التفاعل لصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية، وكيفية تنفيذها، وتحديد تأثيرها الفعلي علي تحسين رفاهية المواطنين، وتحديد جوانب القوة والضعف للاستفادة منها في صنع سياسة رعاية اجتماعية مستقبلية[٣]، وتميزت وجهة النظر هذه بأنها وصفت عملية صنع السياسة بأنها مسئولية مشتركة تضم جهات رسمية وغير رسمية وأكدت على ضرورة التفاعل بينهم ومسئوليتهم في التقييم المستمر للسياسة القائمة[٤]، وعملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية تمر بمراحل مترابطة وكل مرحلة من تلك المراحل تعتبر عملية في حد ذاتها و وقد حددها كل من نيل جلبرت وهارى سبكت Neil Gilbert & Harry Specht كالأتي :-[٥]

١- عملية تحديد المشكلة: تعتمد هذه العملية على تأثير القوي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية المختلفة في المجتمع، ومحاولة الاستجابة لها بما يساهم في تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها ومحاولة مقابلتها.

٢- عملية التحليل: وتعتمد على المرحلة السابقة، حيث تركز على المعلومات والبيانات عن المشكلة أو الحاجة، وتاريخ ظهورها وتطورها، وكيفية القياس للمشكلة ؟، وعدد المتأثرين بها، ومن هم؟

٣- عملية جذب الفئات المستهدفة: وذلك باستخدام وسائل الإعلام التي تناسب هذه الفئات والأكثر تأثيرا، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تساهم في تنمية الوعي لديهم.

٤- صياغة أهداف السياسة: وذلك من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول عن المشكلة أو الحاجة على أوسع نطاق باتساع نطاق المشاركة في صياغة هذه الأهداف.

---

(1) Michael Hill; Understanding of Social Policy , fifth edition ,Oxford ,Uk , Black well publishers , 1997 , p (49)

(2) Neil Gilbert (et,al); Dimensions of Social Welfare Policy , New Jersey, Prentice Hall , Inc , Englewood cliffs, 1974, p(16)

(3) Michael Hill; Understanding of Social Policy , fifth edition , op . cit , p(9)

(٤) طلعت السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة،**مرجع سبق ذكره**،ص (١٣٠).

(5) Neil Gilbert (et , al); Op .cit, p.p (16;20)

٥- الشرعية والمساندة العامة: وتتم من خلال شرعية القرارات، ودعم ومساندة المستهدفين.
٦- تخطيط وتصميم البرامج: حيث تتم ترجمة الأهداف لإجراءات عمل تتحدد فيه أساليب التنفيذ ومسئولياته والتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج.
٧- التنفيذ والتطبيق: وتوضح الخدمة وعائدها من خلال برنامج مترجم إلى إعمال وجهد ومسئوليات للتنفيذ والتطبيق.
٨- التقدير والتقويم: ويتم حساب أساليب التنفيذ وتقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها، كما تعتبر عملية تغذية عكسية لبداية صنع سياسات جديدة لنفس المشكلة أو الحاجة المستهدفة.

وهناك وجهات نظر أخري عديدة في تقسيم مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ورغم ذلك فان اندرو بولستين Andrew Boblstein يؤكد على أنها تتضمن أربعة عمليات أساسية وهى: تحديد المشكلة أو الحاجة الاجتماعية، ثم وضع الاقتراحات السياسية وتنفيذها وأخيرا تقيمها وتحديد تأثيراتها، وبذلك فهي دائرة تأخذ شكل الأحداث المتتابعة.[١]

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم:

صنع السياسة الاجتماعية في هذه الدراسة هي تلك العملية الفنية لوضع وتنفيذ وتقويم واقتراح السياسات البديلة التي تستهدف إصدار التشريعات التي تحقق الأهداف الاجتماعية وتحقق الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس:

صنع السياسة الاجتماعية هي:

أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
ب-مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
ت-الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
ث-المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
ج-ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

[1] Andrew Boblstein; Social welfare policy & analysis, Canada Thomson learning, Lnc , 2003, p(30).

- **ملخص الفصل:**

تناول الباحث خريطة لمفاهيم الدراسة توضح متغيرات الديمقراطية الاجتماعية والمفاهيم ذات الصلة والتي يتم تناولها في الدراسة بصفة عامة، وأيضا مفاهيم السياسة الاجتماعية، ثم وضع الباحث مفهوما إجرائيا لتلك المفاهيم الأساسية في ضوء الواقع الممارس وفي حدود تطبيق الدارسة عمليا.

وجاءت أهمية تناول الباحث لمفاهيم الدراسة في فصل مستقل لان إذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تتسم غالبا بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية على خلاف ذلك، فالعلوم الاجتماعية تتداخل فيها المفاهيم والمصطلحات، وتعدد التعريفات والتصورات التي تعطى لها باختلاف المواقع الإيديولوجية والمذاهب السياسية، والمدارس الفكرية، فالمفهوم الواحد يكون له أكثر من تعريف.

والمفهوم (concept) هو أساس لغة التعامل الإنساني ووسيلة الإنسان للتعبير عن أفكار وحالات وأوضاع محدَّدة، يكتسي أهمية قصوى في عملية البحث العلمي لتحديد المعني المقصود للمفهوم الخاص بالدراسة، فعن طريق هذا التحديد يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي جمعها، ويمكن أيضا للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك.

والباحث في خطواته هذه يحول هذه المفاهيم من حالتها المجردة النظرية العامة إلى مفهوم إجرائي يمكن قياس أبعاده في الواقع، وعند تحديد وتفسير المفاهيم التي استعملها الباحث في الدراسة كان متوخي الإيجاز دون إخلال بالمعنى، وركز الباحث أن يكون المعنى أو التفسير معبرا بوضوح ودقة عن المفهوم، كما عرف الباحث المفاهيم تعريفا بنائيا، وذلك بتباين الخصائص البنائية والتركيبية للمفهوم والعناصر التي يتكون منها، وتعريفا وظيفيا وذلك بإبراز الدور الاجتماعي الذي يؤديه المفهوم.

كما ركز الباحث أن يبين المعاني المختلفة للمفهوم الواحد إن وجد أكثر من معنى، أو يتغير المعنى بتقدم الزمن، وهذه سمة من سمات المفاهيم الاجتماعية تعكس سلوك وظواهر اجتماعية تتبدل من وقت لآخر، لأن السلوك الإنساني بطبيعته سريع التبدل والتطور، كما يجب أن يرتبط المفهوم المستعمل بالتعريفات السابقة التي أعطيت له من قبل باحثين آخرين، وقد وضع الباحث بعض التوجيهات التي تم تأصيلها نظريا، والتي تساعد على الوصول إلى تحديد دقيق للمفاهيم التي استعملها في بحثه، أهمها:-

١- الرجوع إلى التعريفات السابقة والحالية للمفهوم.
٢- عزل العناصر المشتركة والمتفق عليها في أغلب التعريفات.
٣- صياغة تعريف مبدئي يتضمن المعنى الذي تجمع عليه أغلب التعريفات السابقة.
٤- إخضاع التعريف المصاغ للنقد للتأكد من صلاحيته ودقته.
٥- صياغة إجرائية للمفهوم.
٦- التصور الميداني وحدود المفهوم في ضوء الواقع الممارس.

ويعتبر ستيوارت دود من أوائل الذين استعملوا التعريفات الإجرائية، وتعرف هذه المفاهيم الإجرائية بأنها التعبير بوضوح عن ظاهرة أو إجراء، ويمكن التحقق من صحته واختباره، ويتم استخدام هذه التعريفات الإجرائية في البحوث الاجتماعية، نظرا لصعوبة الاتفاق على مفاهيم أو تعريفات موحدة في العلوم الاجتماعية.

obeikandl.com